الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

19 **ربيع ثاني** 1440 –26 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير "التجارة": مجلس الوزراء سيقرر بشأن "رسوم الوافدين" خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4616659

الرياض - «الحياة | «منذ 3ساعات في 26 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 25ديسمبر 2018 / 23:46
كشف وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي، أن دراسة إعادة النظر في المقابل المالي للعمالة الوافدة (رسوم الوافدين)استكملت، وسيتم عرضها قريباً على مجلس الوزراء، مضيفاً أن المجلس سينظر في التحديات التي يواجهها القرار وكذلك ايجابياته، «وسيتم الإعلان عن القرار في غضون شهر.»
وقال القصبي في لقاء على قناة «روتانا خليجية «ليل أول من أمس، «اتجاه الدراسة هو مصلحة البلد والمواطن»، مضيفاً إن «توجه الحكومة كان الإبقاء على المقابل المالي وهو ما أعلنه وزير المالية، والدولة موقفها ثابت لحد الآن في الإبقاء على الرسوم، لكن في نفس الوقت تتم دراسة القرار دراسة شاملة ومراجعة التطورات.»

مليون ريال تعويضاً لموظف سعودي فُصل تعسفياً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4616562

الرياض – «الحياة | «منذ 14ساعة في 25 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 25ديسمبر 2018 / 15:34
أنصفت المحكمة العمالية في الرياض، مواطناً تقدم بدعواه ضد شركة كان تعاقد معها للعمل لمدة ثلاث سنوات، إلا أن الشركة أنهت عقدت بعد أربعة أشهر تعسفياً، وحكمت المحكمة بتعويض المواطن مليون ريال، وإلزام الشركة دفع مكافأة نهاية الخدمة والرواتب المتأخرة.
وأصدرت المحكمة حكمها في الجلسة الأولى للدعوى، وتمت إحالة الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه، ويقضي الحكم بإلزام الشركة تعويض المواطن الذي كان يعمل لديها بمبلغ مليون ريال، لقاء الفصل التعسفي الذي تعرض له، وإلزامها الحقوق المالية الأخرى.
وكان المواطن تقدم إلى المحكمة العمالية، مطالباً بإعادة حقه من الشركة، وتعويضه عن فسخ العقد بمبلغ مليون ريال ومكافأة نهاية خدمة ورواتب متأخرة. ونص العقد المبرم بين الطرفين على أن يتم تعويض الموظف في حال إنهاء العقد بمبلغ مليون ريال.
وأصدرت المحكمة العمالية في الرياض حكمها في غياب ممثل الشركة، على رغم تبليغها بالموعد إلكترونياً، ورفع الحكم إلى محكمة الاستئناف، لتدقيقه.
يُذكر أن وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني أعلن الشهر الماضي، عن تدشين المحاكم العمالية وبدء أعمالها في مناطق المملكة، مؤكداً أن مسار العمل فيها سيكون رقمياً بشكل كامل، بما يخدم المستفيدين ويسهل عليهم إنهاء قضاياهم في وقت وجيز.
وتبرز أهمية المحاكم العمالية في إصدار الأحكام الناجزة التي تكفل إعادة الحقوق وضبط سوق العمل السعودي،

والمساهمة في استقرار السوق، وإيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة، والمساعدة في تحسين القطاع الاستثماري في المملكة؛ ليكون بيئة نموذجية، بما يتماشى مع «رؤية المملكة 2030.»

العدل تكمل ارتباطها مع الخدمة المدنية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727635

كملت وزارة الخدمة المدنية من خلال الشراكة الاستراتيجية مع برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) وبالتعاون مع وزارة العدل إجراءات ربط قواعد البيانات المركزية في وزارة الخدمة المدنية مع وزارة العدل عبر الشبكة الحكومية الآمنة؛ حيث تعد وزارة العدل الجهة الحكومية الثانية التي ترتبط مع وزارة الخدمة المدنية عبر خدمة "التزام" بعد وزارة التعليم.

وتبرز أهمية الارتباط لتبادل البيانات مع وزارة الخدمة المدنية في أتمتة عمليات مطابقة وتوثيق وتصحيح بيانات الموظفين وتفادي الأخطاء بها.

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير آلية نقل وتبادل المعلومات من الطرق والأساليب التقليدية السابقة المعتمدة على الورق أو الأقراص الصلبة إلى اعتماد أساليب وطرق تبادل معلوماتية حديثة تتصف بالأمان والإيجابية، لتصبح إلكترونية من خلال تبادل المعلومات عبر الشبكة الحكومية الآمنة والموثوقة المقدمة من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر.)

ومن منطلق معالجة أخطاء البيانات، أطلقت وزارة الخدمة المدنية في وقت سابق خدمة "التزام" التي تساعد على تصحيح أخطاء البيانات، سواءً على مستوى الموظف العام، أو مختصي الموارد البشرية لدى الجهات الحكومية، وتسهم الخدمة في نقل البيانات بين الجهتين بشكل مباشر، بالإضافة إلى حداثة المعلومات وسهولة توثيقها.

وتسعى وزارة الخدمة المدنية إلى إتمام آليات وإجراءات الربط مع ثمان وزارات أخرى بحلول منتصف شهر يناير من العام 2019م، تتصدرها وزارة الصحة.

تحذيرات من التدهور البيئي ومطالبات بإشراك المواطنين بالابلاغ عن المخالفات

دعم توطين وظائف التشغيل والصيانة وتقييم تقليص البطالة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727648

وافق مجلس الشورى على عدد من التوصيات التي قدمتها لجنته المتخصصة التي درست أداء صندوق تنمية الموارد البشرية، وطالب المجلس الصندوق بدعم توطين وظائف قطاع التشغيل والصيانة لإحلال العمالة الوطنية المدربة محل

العمالة الأجنبية بشكل تدريجي، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتضمين تقاريره القادمة ما تم بشأن تقييم برامجه بشكل كامل بما يتواكب مع رؤية المملكة 2030 ، وبما يتفق مع حاجة سوق العمل، وأثر ذلك على تقليص معدل البطالة، ودعت قرارات المجلس الصندوق إلى تطوير شراكات مع الجهات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، بهدف تطوير مبادرات وبرامج نوعية ومبتكرة لدعم توطين الوظائف في القطاع الصناعي، إضافة إلى تضمن تقريره السنوي القادم عرضاً تفصيلياً لما تم صرفه في مجال البحوث والدراسات، والجهات التي قامت بإعدادها والإنجازات المتحققة منها، وطالب الشورى الصندوق برفع كفاءة الإنفاق وبما يحقق ترشيد مصروفاته العمومية والإدارية.

وفي شأن آخر، يناقش المجلس اليوم الأربعاء التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 38-1439 وتوصيات اللجنة المختصة وقد تضمنت المطالبة بضمان بقاء مسؤولية وزارة الصحة المباشرة عن الرعاية الصحية الأولية وإعداد الكوادر الطبية لذلك في ظل التحول المؤسسي القادم، ورفع كفاءة الطاقم الطبي العامل بها من خلال التعاون مع الجهات المختصة مثل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، لإعداد الكوادر اللازمة للرعاية الصحية الأولية، وشددت التوصيات على بناء نظام حوكمة يحدد المسؤوليات الإدارية وينشر التقارير الرقابية ويضمن الشفافية والعدالة والمساءلة ويوفر المعلومات المالية ضمن مشروع التحول المؤسسي وتكوين الشركات الحكومية، إضافة إلى وضع المعايير التشغيلية للمستشفيات ومقارنتها بمقدمي الخدمة بالقطاعات الصحية الأخرى بالتعاون مع وزارة المالية، وأكدت ضرورة تكثيف جهود وزارة الصحة في مجال الكشف المبكر عن الأمراض وتسهيل الفحص الدوري للمواطنين خاصة كبار السن، والتركيز بصورة أكبر على موضوع الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة مثل أورام القولون والثدي وبرنامج علاج السمنة، وعمل الفحص الدوري على المواطنين خاصة كبار السن لجميع الأمراض المزمنة والمعروفة، وحوت التوصيات دعوة وزارة الصحة إلى وضع ضوابط واضحة مكتوبة عند تكليف الأطباء والممارسين الصحيين، برئاسة الأقسام الإكلينيكية، ورئاسة اللجان الطبية والعلمية المختلفة التكليف بما لا يؤثر على أدائهم الطبي والسريري، كما شددت على الإسراع في إنجاز السجل الصحي الوطني لجميع الأمراض بالمملكة.

من جهة أخرى، تجددت المطالبات بإشراك المواطنين في الإبلاغ عن مخالفات البيئة، واقترح عضو الشورى الأمير خالد آل سعود النظر في أهمية إشراك المواطنين في الإبلاغ عن المخالفات البيئية مثل الاحتطاب للإسهام في إيقاف التدهور البيئي، كما رأى ألا تتدخل الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في تنفيذ المشروعات، وأن دورها يكمن في الرقابة، وفيما اعتبر عبدالرحمن هيجان أن من التحديات التي تواجه الأرصاد وحماية البيئة عدم الانتهاء من نظام شامل للبيئة، ولفت خالد العقيل إلى أن من أهم الصعوبات عدم وجود خطة استراتيجية للهيئة وعدم وجود تشريع وطني في مجال الأرصاد، إضافة إلى نقص في الكوادر البشرية وتعثر مشروعاتها في مجالي الرصد الجوي والمراقبة البيئية.

وقال عبدالإله ساعاتي: إن تكاليف التدهور البيئي ترتفع سنوياً، مشيراً إلى أن ذلك من أسباب تراجع المملكة في المؤشر العالمي للأداء البيئي، وطالب الهيئة بإنشاء مراكز لقياس التلوث في شواطئ المملكة، ويقول غازي بن زقر :إن التلوث البيئي في السواحل يناقض جمال البنية التحتية وأكد أن جودة البيئة ليست ترفاً وإنما ميزة تنافسية لذلك لابد من التكاتف مع الهيئة لإزالة المعوقات التي تواجه الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وتساءلت فردوس الصالح عن جهود الهيئة في رصد الأشعة غير المؤينة في ظل صدور أبحاث تتحدث عن تأثيراتها على الصحة العامة، وأكد سعدون السعدون ضرورة التخلص الصحيح من مخلفات زيوت المحركات، وقال إن مراكز تجميعها بدائية ولا تتوافق مع الشروط البيئية مطالباً الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى في هذا المجال، ونبه محمد الحيزان على عدم التزام العديد من المنشآت بتطبيق المقاييس والمعايير التي نص عليها النظام العام للبيئة، مطالباً الهيئة بإجراءات أكثر صرامة بما في ذلك إغلاق المنشآت المخالف منها. وفي مناقشات جرت تحت قبة الشورى يوم أمس الثلاثاء لتقرير هيئة المساحة طالب محمد العقلا بتوطين كافة وظائف الهيئة وتسويق خدماتها لجميع القطاعات الحكومية، وأكد الأمير خالد آل سعود أهمية تنسق الهيئة مع الجامعات للاستفادة من خريجي أقسام الجغرافيا في كادرها البشري، مشيراً إلى أن الهيئة قد يكون لأعمالها ربحية تستفيد منها دون أن يخصص لها ميزانية من الميزانية العامة للدولة، ودعا عبدالله السعدون مجدداً إلى دراسة دمج الهيئة العامة للمساحة مع هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

وكان الشورى قد استهل جلسته العاشرة من السنة الثالثة ضمن دورته السابعة التي عقدها أمس برئاسة عبدالله المعطاني نائب رئيس المجلس بمناقشة تقرير لجنة الحج بشأن مشروع الضوابط المنظمة لأرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة.

تقرير أمن جدة: 22 ألف ظاهرة سلبية تم رصدها ومعالجتها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727641

تسلم صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، بمقر المحافظة، التقرير الإحصائي السنوي لدوريات أمن محافظة جدة لعام 1439هـ الذي قدمه لسموه العقيد بندر بن فهد الشريف مدير إدارة دوريات الأمن بمحافظة جدة.
وتضمن التقرير عرض ما تم ضبطه من ظواهر سلبية تجاوزت أكثر من 22 ألف حالة، حيث تم رصدها ومعالجتها، كما تضمن التقرير الإشارة لسرعة مباشرة الحالات في وقت قياسي.
وفي شأن آخر، شهد سمو محافظ جدة بمكتبه، توقيع اتفاقية بين أمانة محافظة جدة وشركة المياه الوطنية.
وقد وقع المذكرة كل من أمين محافظة جدة صالح التركي، ومدير المياه بمنطقة مكة المكرمة م. محمد الغامدي.
وتهدف الاتفاقية إلى تزويد المياه المعالجة ثلاثياً بين شركة المياه الوطنية وأمانة جدة لاستخدامها في عملية الري وتشجير المسطحات الخضراء والساحات والميادين والحدائق العامة وذلك ضمن مبادرات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية بين الأمانة وشركة المياه.

اتفاقية لنشر ثقافة العمل الحر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=356133&CategoryID=5

جدة: منال الجعيد 2018-12-25 10:54 PM
أبرمت جامعة الملك عبدالعزيز، ممثلة في عمادة شؤون الطلاب، اتفاقية شراكة مع بنك التنمية الاجتماعية بجدة لتنفيذ وتنظيم الدورات التدريبية والبرامج والمبادرات والفعاليات وورش العمل في مجال الوعي المالي لطلبة الجامعة، وذلك بقاعة الاجتماعات بالعمادة.
ومثل الجامعة في التوقيع عميد شؤون الطلاب الدكتور مسعود بن محمد القحطاني، ومن جانب بنك التنمية الاجتماعية مدير عام بنك التنمية الاجتماعية بفرع جدة المهندس رامي بن حمزة أبو الجدايل.
وتسعى الاتفاقية إلى نشر ثقافة العمل الحر والادخار، وزيادة الوعي المالي لدى الطلبة من خلال العديد من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل والفعاليات التي تعزز من مهاراتهم لمساعدتهم على الإدارة المالية السلمية والآمنة.
ووفقا للاتفاقية سيتم تنظيم ورش عمل عن العمل الحر وتوليد الأفكار، وبناء الهوية الاحترافية والعلامة التجارية للمشاريع، كما سيتم تقديم الدورات التخصصية في التخطيط المالي والميزانية، ومهارات الادخار الشخصي، والاستثمار الذكي وتنمية المال، وادخارك بوابة استثمارك.
قال عميد شؤون الطلاب الدكتور مسعود بن محمد القحطاني، إن «الاتفاقية ستتيح الفرصة للطلبة للاستفادة من دورات وورش عمل يقدمها نخبة من المختصين تمكنهم من الإدارة المالية السليمة ونشر ثقافة العمل الحر والادخار وزيادة الوعي، واكتساب مجموعة من المهارات الحياتية التي تساعدهم على إدارة مصروفاتهم ومدخراتهم واستثماراتهم الشخصية.»
وبين مدير عام بنك التنمية الاجتماعية بفرع جدة المهندس رامي بن حمزة أبو الجدايل، أن «البنك يسعى من خلال

الاتفاقية إلى نشر ثقافة الادخار وتعزيز قيم العمل الحر بين أوساط الطلبة، وتعزيز المبادئ المالية السليمة لديهم، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة.«

وزير التجارة: سعودة البقالات سيخلق أكثر من 35 ألف وظيفة

أكد وجود دراسة لممارسة الموظف للعمل التجاري

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
https://sabq.org/5mwVcP

قاسم الخبراني -الرياض
كشف وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي أن توطين البقالات سيخلق أكثر من 35 ألف وظيفة للشباب السعوديين وأن هناك توجهاً في ذلك الأمر، موضحاً أن التستر جريمة وأن أكبر قطاعين عانا منه هما قطاع المقاولات والتجزئة.
وقال في حديثه لبرنامج "الصورة" عن توطين منافذ البقالات: في البداية فرضنا على أصحاب البقالات عمل الكاشير حتى يصبح المكان مهيأ، وسيتم إلزامهم بحساب بنكي لضبط الأموال، لافتاً إلى أنه سيتم رفع مستوى مواصفاتها لينعكس ذلك بشكل إيجابي عليها.
وأضاف: توطين البقالات وإحلالها بسعوديين سيخلق أكثر من 35 ألف وظيفة.
وعن تمكين الموظف الحكومي من ممارسة العمل التجاري أكد أن هناك دراسة أعدتها وزارة التجارة والخدمة المدنية، وتم الرفع بها لإقرار الضوابط في ذلك.
وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد علقت في وقت سابق على أنباء سعيها نحو توطين البقالات والتموينات واقتصار العمل فيها على المواطنين بقولها إن متطلبات تطبيق قرار "أي نشاط يوجد فيه عدد كافٍ من طالبي العمل المواطنين، هو نشاط مستهدف بالتوطين الحصري، بالتنسيق مع الجهات المختصة."

تطبيق السعودة!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4616627

عبدالسلام المنيف

بالتأكيد أن الرؤية التي نسير عليها تحمل لنا الكثير من المُبشرات السارة في المستقبل القريب، للقضاء على هاجس البطالة ووضع الحلول الجذرية لها، وتمكين السعوديين من أن يكون دورهم في سوق العمل يتخطى حتى حدود الوظيفة ويصل إلى مجال ريادة الأعمال، لكن وبغض النظر عن بعض الممارسات الخجولة التي تقوم بها وزارة العمل أحياناً عبر بعض قراراتها المتعلقة بتطبيق السعودة، ومراعاة أحاسيس التجار، إلا أنه لا بد أن يتم وضع حد لهذه المُجاملات، إذ لم يقدم

أغلبية التجار أي خدمة مجتمعية في توظيف السعوديين في وظائف مستحقة إلا من رحم ربي في وظائف أشبه بـ «جبر خاطر» وسيئة البيئة الإنتاجية، حتى يقولوا لك هذه هي إمكانات «السعودي!«
القرارات في هذه المرحلة بالتحديد إما أن تكون في صالحنا أو علينا، وحتى تكون في صالحنا يجب أن يتم النظر بشكل جدي وحاسم في تطبيق السعودة على الوظائف الكبرى والصغرى، أما إن استمررنا في بناء القرارات بمنحنى العاطفة على ملاك الأسواق والشركات، فيجب أن تأخذنا العاطفة أيضاً على العاطلين الذي يتألمون ثم يتألمون. ما زالت توجد نسبة لا يستهان بها من الأجانب متحكمة في سوق العمل تحت غطاء التستر الذي عانينا منه ولا نزال، وحتى الحلول الموضوعة الآن لحل مشكلة التستر لا أعتقد أنها كافية لا في حل المشكلة أو الوقت، فالموضوع أكبر من أن نعلن عن سعودة قطاعات معينة، ونكتفي بالتفتيش وتطبيق العقوبة بعدها لضمان تطبيق القرار، يجب أن نبحث عن حلول ذات نواتج ملموسة، وعقوبات مغلظة تنهي أزمة التستر وتعطي السوق السعودي مجالاً يتنفس به أبناؤه، وذلك عبر دعم المشاريع الناشئة وتسهيل تمويلها، وإشراك البنوك المحلية في تقديم «عضلاتها»! في الخدمات المُجتمعية. كلي أمل أن نصل إلى تحقيق أهدافنا بشكل ناجح، وأن تكون قراراتنا الآن وسيلة وصول إليها لا وسيلة عرقلة، فالأمر ليس صعباً، إنما الصعب هو أن نبني اعتقادات خاطئة، وفقاً لظروف غير منطقية، عبر قرار لا نشتم حتى قبل تطبيقه رائحة ثمرة سنجنيها!

نموذج الرعاية الصحية المتجدد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1727662

د. شاهر النهاري

حضرنا قبل البارحة الملتقى السنوي الثاني لوزارة الصحة في مدينة الرياض وذلك لإطلاق نموذج الرعاية الصحية بحضور معالي الوزير توفيق الربيعة مع جمهور كبير من منتسبي الوزارة.
وقد أدهشنا ذلك الترتيب المتطور للحفل، والمفعم بالتقنية، وطريقة العرض المتقنة المتكاملة الأركان، وبأداء مسرحي ممن يمتهنون الطب، فوصلت لنا فكرة ذلك النموذج الحضاري الذي يهدف لرفع مستوى صحة المواطن، والتخفيف عنه بتقليص أوقات الانتظار في أقسام الطوارئ والعيادات التخصصية في المستشفيات والمدن الطبية.
معالي الوزير كان أول المتحدثين دون حتى الحاجة لمن يقدم الحفل، فانسابت الفقرات على المسرح بكل سهولة ووضوح.
وفكرة النموذج جميلة كونها تسهل وصول المرضى إلى العيادات والأقسام المتخصصة، من خلال إنشاء مراكز تجمعات صحية أولية للفحص والتقييم، تتم فيها معاينة الحالات بأسرع وقت ممكن ثم إكمال رحلة المريض من خلال التطبيقات الإلكترونية إلى المعالج الهدف بأسرع وقت.
وتحتوي هذه المراكز على عدة خيارات مثل نظام الرعاية الوقائية والعاجلة والأمراض المزمنة والأم والطفل والرعاية الاختيارية والتلطيفية.
وقد تم عرض حالتين إنسانيتين حقيقيتين لرعاية ومعالجة مواطن أصيب بسرطان الدرقية، وحالة مريضة سودانية تم اكتشاف إصابتها بالسرطان في مرحلة متقدمة، وكيف استمرت علاقة المركز بالمريضة حتى توفيت بين ذويها في السودان، وكيف قام المركز بمتابعة كل ذلك، بما فيها مراحل المواساة لذويها بعد وفاتها.
وتلك المراكز تم إطلاقها في كل من الرياض والدمام ومكة المكرمة، مع وعود بإطلاق المرحلة الثانية قريباً، بينما تركت المنطقتان الجنوبية والشمالية للمرحلة الثالثة، رغم حاجتهما الماسة لتطوير وسائل وأسس الرعاية الصحية فيهما.
وهنا لا بد من التذكير أن مثل ذلك النموذج ليس جديداً على وزارة الصحة، التي قامت في فترة الوزير فيصل الحجيلان ببدء برنامج رعاية أولية (طب الأسرة)، لا يختلف عما يحدث الآن إلا في وجود التطبيقات الإليكترونية، وقد أشرف عليه الدكتور بدر الربيعة حينها، وطبق في منطقة حائل، وأعطى نتائج ممتازة.

وتبعاً لذلك أتمنى أن تكون خطة التطوير الحالية ليست مرتبطة بوقت معين، فتكون خطة طويلة المدى للوزارة ككيان، يستمر على النهج نفسه، ويعبر من خلال التحول الوطني، إلى أن تكتمل رؤية 2030، بنفس النهج.
كما نتمنى أن تكون هذه النقلة متسقة مع مرحلة تخصيص الخدمات الصحية المقبلة، فلا يكون ذلك عائقاً دون وصول الخدمة للمواطن المستحق، وألا يترك الأمر لرؤية الجهات التجارية المتولية للتخصيص، وألا تدخل معها شركات التأمين كشريك ثالث، يطالب من خلالها المواطن بثمن المعالجة، فتنتفي عن الرعاية الصحية صفة المجانية، التي كانت منذ بدايات تكوين سعوديتنا، ويجب أن تظل ميزة تفاخر بها السعودية الجديدة.

مدارسنا: الصندوق الأسود للعنف!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 ربيع ثاني 1440هـ - 26 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/606091

محمد البلادي

بغض النظر عن صحة ما يتم تداوله هذه الأيام عبر وسائل التواصل عن قضية تعنيف طفلة في المرحلة الابتدائية من قبل بعض أفراد أسرتها، فإن حالات إيذاء الأطفال في بعض المنازل آخذة في الازدياد بشكل مقلق.. صحيح أنها لم تصل بعد حد الظاهرة -ولله الحمد- لكن هذه الحالات التي تفزع المجتمع بين فينة وأخرى لا تشكل سوى قمة الجبل الجليدي المدفون خلف الأبواب المغلقة، فكم من قضايا التعنيف والإيذاء والتحرش اختفت تحت ذرائع الخصوصية الأسرية وخلف أبواب الغرف المغلقة.. قد يموت معظم هذه القضايا -أو قل إن شئت الجرائم- بحكم العادات والتقاليد ، لكن تأثيرها المدمر على شخصية الضحية يمتد لسنوات طويلة وربما العمر كله، مما يتطلب منا جميعاً المزيد من الجرأة والصدق في البحث عن هذه القضايا الخطيرة والتعامل معها.

من مكرور القول أن تعنيف الأطفال نفسياً أو جسدياً قضية تهدد مستقبل الكثير من الأطفال.. فإذا كان مستقبل الأوطان يحسب بقوة وصحة أجيالها الناشئة؛ فإن جرائم التعنيف تعتبر استنزافاً وهدراً وتهديداً لمستقبلها، ومن خلال خبرتي التربوية أستطيع القول إن المدارس هي الصندوق الأسود الكاشف لأسرار وخفايا هذه الجرائم؛ التي قد تخفى آثارها وتبعاتها على الكثيرين أحياناً، لكنها لا تخفى في الغالب على عين معلم مخلص، أو مرشد متابع، أو قائد مدرسة مهتم بأحوال طلابه ..من هذا المنطلق فإن مدارسنا تحوي ولاشك الكثير من القصص الحزينة والمؤلمة لأطفال فشلت المدرسة للأسف في إنقاذ معظمهم من العنف، ومن جهل بعض الآباء، إما بسبب البيروقراطية العتيدة في التعامل الكلاسيكي مع هذه القضايا الحساسة، أو بسبب ضعف التواصل بين المدرسة والجهات المسئولة عن حماية الأطفال.!

نحن مجتمع مسلم ولله الحمد، ونسب تعنيف الأطفال لدينا أقل بكثير من بعض المجتمعات الأخرى، قد يكون للمستوى المعيشي الجيد دور في هذا الأمر، لكن هذا لا يجب أن يمنعنا من المطالبة ببذل المزيد من الجهود في سبيل وقف هذه الجرائم، بدءاً بتقوية دور المدارس لحماية أبنائها، وتعزيز الصلات بينها وبين الجهات المسئولة التي أتمنى أن تقوم بزيارات دورية للمدارس لدراسة الصندوق الأسود لحالات الإيذاء والتعنيف، بالإضافة الى تثقيف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، وتعريفهم بالطريقة المثلى للتعامل مع العنف وكيفية الإبلاغ عنه.

أخيراً وبالنظر إلى أهمية هذه القضية وغيرها من القضايا المجتمعية والأسرية التي تحتاج للمزيد من العناية والاهتمام والمتابعة المستمرة فإنني أكرر الاقتراح الذي سبق وأن شاركني فيه الكثير من الزملاء كتاب الرأي بضرورة فصل الشئون الاجتماعية في وزارة مستقلة وإضافة مهام حماية الطفولة إليها . والله ثم الوطن من وراء القصد.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4616639

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 ربيع ثاني 1439هـ - 26 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1727694